الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وآثارها المتعددة الأبعاد - المرافق

المرفق 1 | الفقر المتعدد الأبعاد في القطاعات، 2019-2024

يقيِّم دليل الفقر المتعدد الأبعاد الحرمان في مختلف القطاعات، وأدق طريقة لحسابه هي باستخدام المسوحات الأسرية التمثيلية. ويُعَدُّ مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان، الذي أُجري لعامي 2018 و2019 أحدث مسح شامل وتمثيلي متاح في البلد، ويغطي مناطقه الجغرافية كافة.

إلا أن لبنان شهد، منذ وقت إجراء المسح، اضطرابات اقتصادية حادة تلاها نزاع لا يزال دائراً على طول حدوده الجنوبية، ما أدى إلى تغييرات كبيرة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي. سيبحث هذا القسم في تأثير هذه الأزمات، وربطها بمؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد بناءً على أفضل المعلومات المتوفرة.

وقد أُجري مسحان إضافيان مؤخراً: مسح الأسر المعيشية في لبنان لسنة 2023/2022، وتبعه مسح القوى العاملة لعام 2022. ولكن يحول دون استخدام هذين المسحين للتوصل إلى استنتاجات دقيقة: افتقار مسح الأسر المعيشية إلى البيانات عن محافظات بعلبك والنبطية وجنوب لبنان، وافتقار مسح القوى العاملة إلى البيانات المفصلة. فالبيانات المجمَّعة من مسح القوى العاملة، ومع أنها مفصّلة بحسب المحافظة، لا تلتقط التوزيعات الديمغرافية الفعلية بالكامل.

لكن، ورغم هذه القيود، قد تُستخلَص رؤىً قيِّمة عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة المستمرة والنزاع الدائر في لبنان من النتائج المُجْمَلة التي أبلغت عنها إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، ومن الرؤى التي اشتملت عليها تقارير البنك الدولي[1] ومنظمة العمل الدولية[2].

أثر الأزمة الاقتصادية، 2019-2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان متواضعاً حتى قبل الأزمة الاقتصادية التي حلّت على لبنان في عام 2019. وتغيّر الاتجاه منذ عام 2020، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي. وأثر المنحى السلبي الذي اتخذه النمو على المستوى الوطني على دخل الأسر المعيشية ونفقاتها (شكل المرفق 1-1).

الأثر على أوجه عدم المساواة في الدخل/الإنفاق والفقر والأمن الغذائي وشبكات الأمان الاجتماعي

استخدم البنك الدولي بيانات من مسح ميزانية الأسر لسنة 2012-2011 ومسح الأسر المعيشية في لبنان لسنة 2023/2022 ليخلص إلى تقديرات عن منحنى توزيع النمو بين الأسر اللبنانية، على مدى 10 سنوات (2012 إلى 2023/2022)، لكل من مقاييس الدخل والإنفاق. ويتضمن شكل المرفق 2-1 خلاصة للنتائج. وكان نمو إنفاق الأسر المعيشية خلال هذه الفترة سلبياً في الغالب لجميع الشرائح السكانية، إلا أنه لم يتخذ مساراً متسقاً نحو الازدياد أو التناقص. ما تعنيه هذه النتائج هو أن عدم المساواة في نفقات الأسر في لبنان بقي على حاله تقريباً خلال هذه الفترة، حيث كانت قيمة معامل جيني 0.322 في سنة 2012/2011 و0.317 في سنة 2023/2022. وبعبارة أبسط، اتخذ الانخفاض في إنفاق الأسر منحىً مماثلاً لكل من الأسر الميسورة والمعوزة.

شكل المرفق 1-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2010-2024

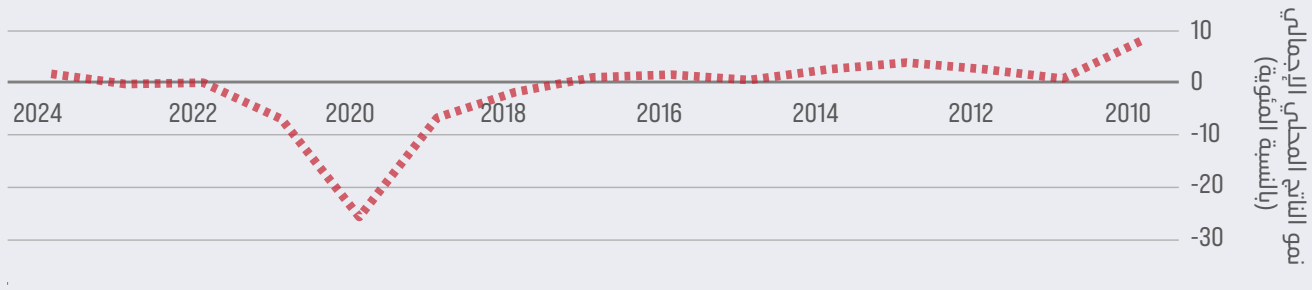

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تمّ الاطلاع عليها في 1 نيسان/أبريل 2024.

وأفضى تزايد الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية إلى تقلُّص كبير في سلوكيات الإنفاق لدى الأسر المعيشية خلال السنوات الأخيرة. وبين عامي 2019 و2022، تضاعف الفقر النقدي، مُقاساً بالإنفاق على الرعاية الاجتماعية، أكثر من ثلاث مرات، من 11 في المائة إلى أكثر من 33 في المائة[3]. وشهدت الفترة نفسها تزايداً مطرداً لنصيب الفرد من الدخل لدى الأسر من جميع الشرائح السكانية، ما يدلّ على أن البلد سجَّل ارتفاعاً لمعامل جيني للدخل. وهذا النمط هو على نقيض «النمو الذي يراعي مصالح الفقراء». في الواقع، ارتفع مؤشر جيني في لبنان، من 0.42 في عام 2019 إلى 0.61 في عام 2022. وعلى الرغم من تضاؤل دخل المواطنين اللبنانيين كافة، لم تكن الخسائر في الدخل الناجمة عن النمو الاقتصادي السلبي على القدر نفسه لشرائح السكان كافة، فالأشد فقراً هم الذين تعرّضوا للخسارة الأكبر، ما يعني اتساعاً في فجوة عدم المساواة في الدخل.

الإنفاق العام والمعونة الدولية

شهد الإنفاق الحكومي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضاً حاداً منذ عام 2019. وكانت نسبة هذا الإنفاق، قبل الأزمة الاقتصادية، حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت إلى 7 في المائة في عام 2022. وكان للأزمة الاقتصادية تأثير حاد على الثروة الإجمالية على مستوى الميزانية العامة، ومن المرجّح أن يكون لها آثار طويلة الأجل من حيث تكوين رأس المال البشري (شكل المرفق 1-3).

شكل المرفق 1-2 منحنى توزيع النمو (الدخل والنفقات) بين الأسر اللبنانية، 2012-2022

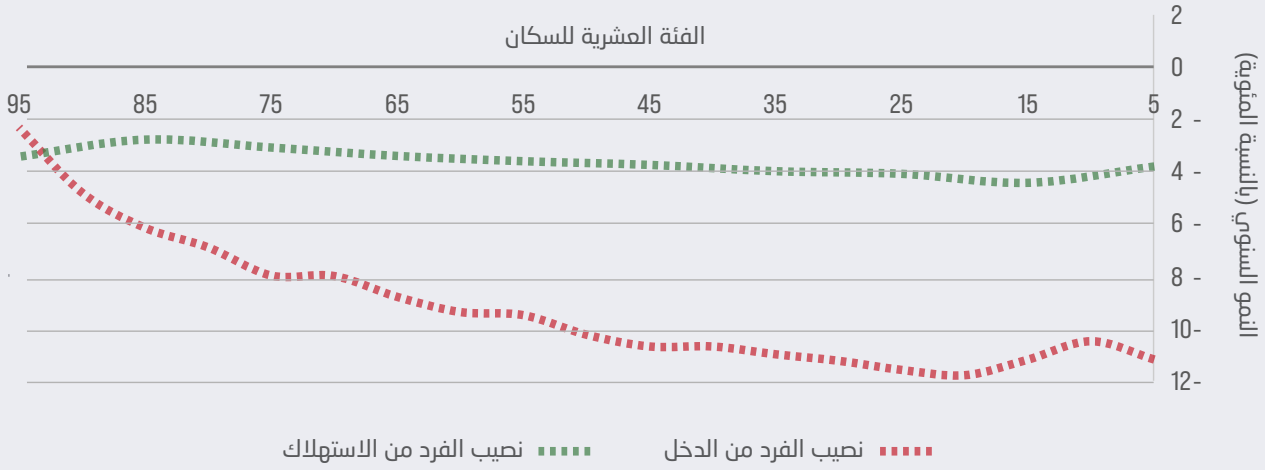

المصدر: تقديرات البنك الدولي، 2021.

شكل المرفق 1-3 انخفاض حاد في النفقات العامة والاجتماعية الحقيقية من جرّاء الأزمة الاقتصادية

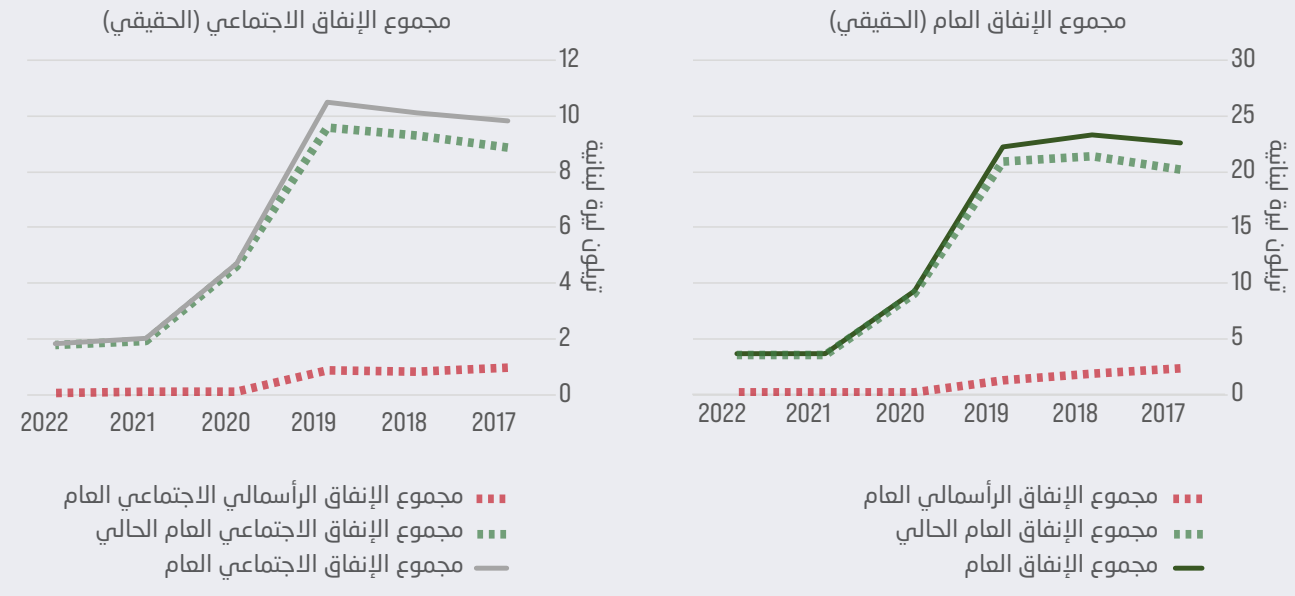

المصدر: مرصد الإسكوا للإنفاق الاجتماعي، استناداً إلى الموازنات السنوية لوزارة المالية، 2024.

في عام 2023، أشارت تقديرات مجتمع العاملين في المساعدات الإنسانية إلى أن الاحتياجات المالية اللازمة لتقديم المساعدة المنقذة لحياة الأشخاص المعرّضين للمخاطر في لبنان تصل إلى 200 مليون دولار[4]. ولكن لم يتبيّن حتى الآن ما إذا كانت المساعدات الدولية ستكفي للوفاء بهذه الاحتياجات البالغة الضرورة في المستقبل. والافتقار إلى اليقين بشأن التمويل يؤكد الحاجة المُلِحَّة إلى الدعم المستدام لمعالجة الأزمات الإنسانية المزمنة.

والمؤسسات القوية والفعّالة هي التي تقود مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأما المؤسسات المعطّلة، فهي تعوق هذه التنمية، بل وتفاقِم أثر أيّ من الصدمات، التي تشمل في حالة لبنان الأعمال العدائيّة مع إسرائيل. والبلد يشهد تدهوراً كبيراً في سيادة القانون وفعالية الحكومة منذ عام 2019. ويبلغ معدل الشواغر في المؤسسات العامة 72 في المائة، ما يُمْعِنُ في إضعاف المؤسسات.

ومما لا شك فيه أن تراجُع الإنفاق العام، مقترناً بعدم كفاية المعونة الدولية، وتدهور سيادة القانون وفعالية الحكومة، يعني أن صانعي السياسات ليس لديهم الموارد اللازمة لمواجهة تحديات الحرب.

العمل والقطاع غير النظامي

استُخدمت البيانات المستمدة من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان للفترة 2018-2019 من أجل التوصل إلى تقديرات لمستويات الحرمان في مؤشرات العمل والاقتصاد غير النظامي (جدول المرفق 1-1).

جدول المرفق 1-1 النسبة المئوية للأسر التي يكون جميع أفرادها في سن العمل إما عاطلين عن العمل أو يعملون في القطاع غير النظامي، حسب المحافظة

المحافظة	الحرمان من العمل[أ] (نسبة مئوية)	العمل غير النظامي[ب] (نسبة مئوية)
بيروت	11.95	6.76
جبل لبنان	11.06	4.39
شمال لبنان	12.76	3.05
عكار	14.52	3.14
البقاع	14.81	3.97
بعلبك-الهرمل	12.18	2.85
جنوب لبنان	13.71	3.44
النبطية	15.91	4.33
المستوى الوطني	**12.57**	**3.88**

المصدر: تقديرات الإسكوا، كما جرى قياسها من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان لعام 2019.

أ. الحرمان من العمل: جميع أفراد الأسرة الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فما فوق إما عاطلون عن العمل أو لم تجر الاستفادة من قدراتهم بالدرجة الكافية أو غير مشجَّعين على العمل.

ب. العمل غير النظامي: جميع أفراد الأسرة الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فما فوق يعملون في القطاع غير النظامي.

وبموجب تعريف منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة الوطني حوالي 11.4 في المائة في عام 2019؛ ثم ارتفع إلى 29.6 في المائة في عام 2022. وتزايد العمل في القطاع غير النظامي بحوالي 13.1 نقطة مئوية خلال الفترة 2019-2022 (من 35.2 في المائة في عام 2019 إلى 48.3 في المائة في عام 2022).

الحصول على الكهرباء والمياه

قبل الأزمة، بلغ إنتاج القطاع العام للكهرباء، ممثَّلاً بمؤسسة كهرباء لبنان، حوالي 15 تيراواط ساعة في عام 2019. وتراجع الإنتاج، مؤخراً، إلى حوالي 3-4 تيراواط ساعة. وباتت قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توليد الطاقة محصورة في صفقة تبادل مع الحكومة العراقية، بالإضافة إلى قدرات محدودة وغير مستقرة من موارد الطاقة الكهرومائية.

وقد ضاعلت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية من القدرة على توليد الكهرباء. وكان الطلب على الكهرباء 24 تيراواط ساعة في عام 2019؛ ويبلغ حالياً حوالي 16-17 تيراواط ساعة. ويُغطّى الفارق بين الإنتاج والطلب عبر توليد الطاقة الشمسية ومولدات الديزل التي تملكها جهات خاصة. والتقدُّم الوحيد الذي تحقَّق في هذا القطاع هو زيادة بسبعة أضعاف في توليد الطاقة الشمسية، وتشير التقديرات إلى أن هذا التوليد بلغ 1,000 ميغاوات في عام 2023.

وعلى الرغم من أن لبنان يتمتّع بموارد مائية وفيرة نسبياً، إلا أن العرض الفعلي للمياه المحسَّنة أقل من الطلب، وذلك لأسباب مختلفة. والبيانات بهذا الشأن محدودة ومتناقضة، ما يجعل من الصعب إجراء تقييم دقيق لتوفُّر الموارد المائية في لبنان. استُخدمت البيانات المستمدة من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان للفترة 2018-2019 من أجل التوصل إلى تقديرات لمستويات الحرمان في الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، على المستوى الوطني ومستوى المحافظات (جدول المرفق 1-2).

كان الطلب على الكهرباء
24 تيراواط ساعة في عام 2019؛
ويبلغ حالياً حوالي
16-17 تيراواط ساعة.

جدول المرفق 2-1 معدلات الحرمان الأسري حسب المحافظة - قطاع المياه

المحافظة	الحرمان من مياه الشرب[أ] (بالنسبة المئوية)	الحرمان من الصرف الصحي[ب] (بالنسبة المئوية)
بيروت	1.01	0.02
جبل لبنان	4.72	21.59
شمال لبنان	18.78	18.08
عكار	48.02	38.20
البقاع	9.64	35.26
بعلبك-الهرمل	28.24	53.46
جنوب لبنان	6.23	30.85
النبطية	11.59	65.20
المستوى الوطني	**11.44**	**27.72**

المصدر: تقديرات الإسكوا، كما جرى قياسها من مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان لعام 2019.

أ. نسبة الأسر التي تستخدم مياه الشرب غير المحسَّنة أو التي تستخدم المياه المعبأة في زجاجات والمياه غير المحسَّنة التي توفرها الحكومة.

ب. نسبة الأسر التي لا تستطيع الحصول على تقنيات الصرف المحسَّنة.

وعلى الصعيد الوطني، يفتقر ما يقرب من 11 في المائة من الأسر المعيشية إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسَّنة، ويفتقر أكثر من ربعها إلى خدمات الصرف الصحي في شكل مرافق صرف محسَّنة. وقد اتسعت الفجوة بين العرض والطلب نتيجة للأزمة الاقتصادية الأخيرة. وتشمل العوامل الرئيسية المساهمة ما يلي:

- غياب خدمات المياه العامة الموثوقة.
- انقطاع الكهرباء اللازمة لضخ المياه وتشغيل محطات المعالجة.

وتشمل عوامل الضغط الأخرى على الشبكة: ارتفاع أعداد اللاجئين الوافدين خلال السنوات القليلة الماضية، وعدم كفاية البنية التحتية. ونتيجة للأزمة الاقتصادية المستمرة، تشير التقديرات إلى أن نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر إلى مياه الشرب المحسَّنة قد ارتفعت إلى 20 في المائة. وقد أدت الأزمة إلى تفاقم المشاكل في جميع مراحل التزويد بالمياه، من التوليد والنقل إلى البنية التحتية للتخزين والتوزيع.

يتضمن جدول المرفق 1-3 موجزاً عن التغيُّرات الرئيسية في المؤشرات.

جدول المرفق 1-3 الاتجاهات الخاصة بالمؤشرات مع مرور الوقت وتأثير الأزمة الاجتماعية والاقتصادية - المستوى الوطني - التغطية: الأشخاص الذين يعيشون في لبنان

المؤشرات	تعريف مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد	مؤشر المسح	2019-2018	2023-2022
حضور المدرسة	تصنَّف الأسرة محرومة إذا كان أي فرد يتراوح عمره بين 5 و19 عاماً غير ملتحق بالمدرسة	الشباب (15-24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب حسب الجنس والمحافظة، لبنان، مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019 ومسح القوى العاملة 2022 (نسبة مئوية)	22.00 في المائة	29.10 في المائة
التأمين الصحي	تصنَّف الأسرة محرومة إذا لم يكن لدى أي فرد من أفراد الأسرة تغطية تأمين صحي	توزيع السكان، وفقاً لما إذا كانوا يستفيدون من التأمين الصحي، بحسب نوع الجنس، لبنان، 2022	55.60 في المائة	49.00 في المائة
البطالة	تصنَّف الأسرة محرومة إذا كان جميع أفرادها الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فما فوق إما عاطلون عن العمل أو لم تجر الاستفادة من قدراتهم بالدرجة الكافية أو غير مشجَّعين على العمل	معدل البطالة الوطني (بالنسبة المئوية)	11.40 في المائة	29.60 في المائة
العمل في الاقتصاد غير النظامي	تصنَّف الأسرة محرومة إذا كان جميع أفرادها الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فماً فوق يعملون في القطاع غير النظامي	العمل في القطاع غير النظامي	54.90 في المائة	62.40 في المائة
الدخل	تصنَّف الأسرة محرومة إذا كان الدخل المعدل للأطفال ووفورات الحجم أقل من 400,000 ليرة لبنانية (266 دولار)	متوسط الدخل الشهري للموظفين بحسب وظيفتهم الرئيسية (بالقيمة الحقيقية للدولار الأمريكي)	786	91

المصدر: مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان لسنة 2018-2019، إدارة الإحصاء المركزي لبنان، مسح القوى العاملة لعام 2022، ومسح منظمة العمل الدولية للتوقعات بشأن المهارات لعام 2023.

ملاحظة: لا يتضمن أي من المسوح التي أُجريت مؤخراً في لبنان قياساً مخصَّصاً للمؤشرات المتبقية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد. ولكن من الواضح أن هناك اتجاه تراجعي حاد في المؤشرات المتصلة بالوصول إلى البنية التحتية الأساسية (الكهرباء والمياه وجمع النفايات)، والمتصلة بالأصول (الأدوات الكهربائية وأدوات التدفئة) خلال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

شكل المرفق 1-4 نسبة الأشخاص المصنَّفين محرومين على مؤشر واحد على الأقل لكل بُعد من أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان للفترة 2018-2019.

شكل المرفق 1-5 دليل الفقر المتعدد الأبعاد: الأبعاد والمؤشرات

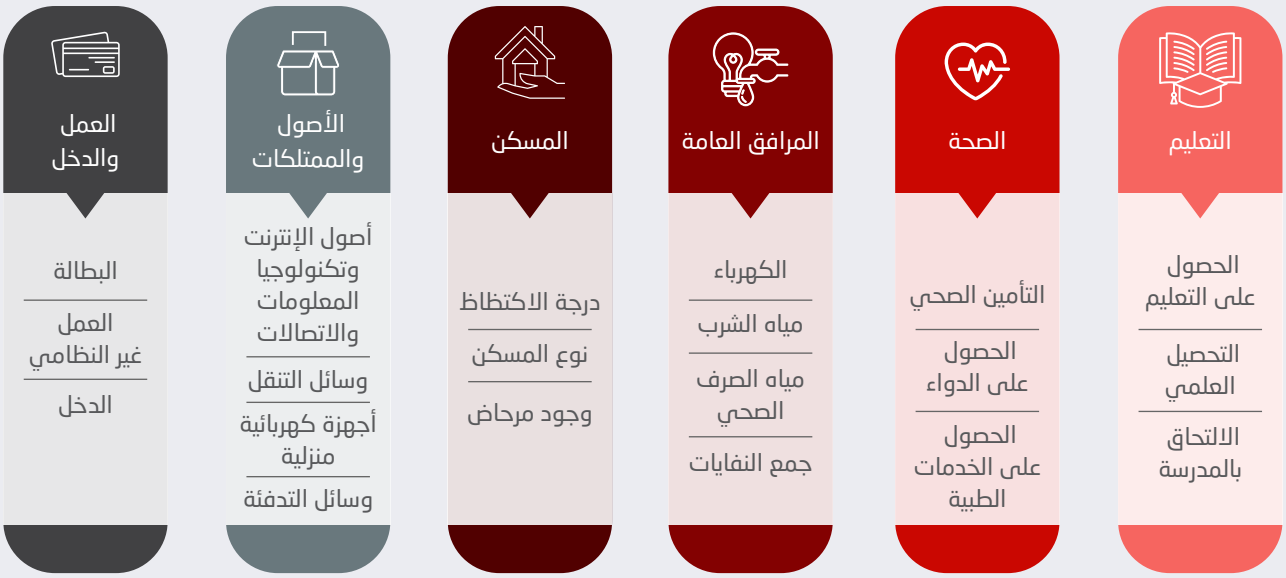

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان للفترة 2018-2019.

المرفق 2 | أزمات متعددة في لبنان: تفاقم تداعيات الحرب وتقوّض آفاق التعافي

من المرجّح أن تزيد الحرب من انكشاف لبنان على المخاطر بفعل آثار الأزمات المتراكمة

فلبنان عرضة لمخاطر عديدة. ووفقاً لأحدث البيانات، تصنَّف المخاطر المؤسسية «شديدة»، أي أنها بلغت أعلى تصنيف للمخاطر. كما صنِّفت المخاطر المرتبطة بالحرب والمخاطر الاقتصادية «كبيرة» (جدول المرفق 2-1)[5]. وينبغي أن تعالج التوصيات في السياسات العامة هذه المخاطر إضافة إلى تداعيات الحرب القائمة.

من المستحيل فصل تداعيات أزمات السنوات الأخيرة عن آثار الحرب الحالية. ففي عام 2022، كانت الأسباب الرئيسية لانكشاف لبنان على المخاطر الفساد والتبعية المالية وشدة الخلافات والبطالة. فصار البلد أكثر عرضة للمخاطر بفعل التحديات المالية والاقتصادية المتواصلة والعجز الكبير في الحوكمة. وبين عامي 2005 و2022، ازدادت القابلية للفساد بنسبة 20 في المائة.

وبدأت الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 فزادت من التبعية المالية والبطالة. وعلى سبيل المثال، زادت التحويلات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مرتين بين عامي 2018 و2021، كذلك نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلد التي مصدرها المساعدات الإنمائية الرسمية. وتؤكد هذه النسب تبعيّة البلد في اقتصاده على المساعدات. وقبل اندلاع الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثبت صانعو القرار في لبنان عن عدم رغبتهم أو قدرتهم على التصدي لأي دافع من دوافع الانكشاف على المخاطر المذكورة. ويعزى انخفاض المِنعة في لبنان بشكل أساسي إلى قضايا تتعلق بمِنعة النازحين وسلامة الأراضي وفعالية الحكومة. وتزيد هذه التحديات أيضاً من صعوبة إدارة أزمة اللاجئين والنزوح الداخلي والسيطرة على الأراضي والحوكمة. ورغم بعض التقدُّم في مشاركة المرأة

جدول المرفق 2-1 المرصد العربي للمخاطر: لبنان

المسار	مجال الخطر	المكون	2005	2022	الاتجاه	2022 مقابل 2005
الصراع	الصراع	تعرض للخطر	0.30	0.58		تدهور
		منعة	0.38	0.36		تدهور
المناخ	الموارد الطبيعية	تعرض للخطر	0.50	0.47		لا اختلاف
		منعة	0.47	0.43		تدهور
	الأخطار المناخية	تعرض للخطر		0.25		
		منعة		0.50		
التنمية	الاقتصادية	تعرض للخطر	0.61	0.68		تدهور
		منعة	0.45	0.35		تدهور
	الاجتماعية	تعرض للخطر	0.43	0.41		لا اختلاف
		منعة	0.49	0.50		لا اختلاف
	المؤسسية	تعرض للخطر	0.68	0.82		تدهور
		منعة	0.44	0.31		تدهور

سلّم المخاطر: شديد ضئيل

المصدر: تقديرات الإسكوا.

والرعاية الصحية، تدهورت فعالية الحكومة أكثر من 50 في المائة بين عامي 2018 و2022 وتراجع النمو الاقتصادي، لا سيّما بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2019. وفي هذا الإطار أيضاً عجز صانعو القرار في البلاد عن إجراء أي إصلاحات لتحسين فعالية الحكومة، ما كان من شأنه أن يزيد من مِنعة البلد.

وإذ يُضاف على هذه الأزمات تصعيدٌ في الحرب، ستواصل هذه الاتجاهات في الأرجح تدهورها. ويمكن أن تزداد المخاطر المرتبطة بالحرب والمخاطر الاقتصادية على نحو حاد جداً على المدى القصير.

أما على المدى الأطول، فمع ضعف الحوكمة ووهن المؤسسات العامة، كما يتبيّن من الزيادة الحادة في المخاطر المؤسسية، يتضاءل احتمال احتواء تداعيات الحرب المندلعة. وتتفاعل الآثار وتتكاثر لتطال مجالات حرجة أخرى. وفي نهاية المطاف، تهدّد أوجه الضعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبنان، وتعافيه من الحرب القائمة، وخروجه من الأزمات المالية والاقتصادية التي تكتنفه. لذلك، من الضروري أن يعالج البلد الأسباب الجذرية لانكشافه الكبير على المخاطر وضعف مِنعته. ويبقى تحسين الحوكمة المحفِّز الأكبر للتعافي.

الحواشي

1. World Bank, 2024.
2. ILO, 2024.
3. World Bank, 2024.
4. OCHA, 2023.
5. يقدّم المرصد العربي للمخاطر الذي وضعته الإسكوا تحليلاً لمدى الانكشاف على المخاطر والمِنعة في كل مجال من مجالات المخاطر، ويعرّف الانكشاف على المخاطر باحتمال تعرُّض بلد ما للصدمات أو بتعرُّضه الفعلي لها، في حين يعرّف المِنعة بقدرة البلد، من خلال سياساته، على تحمُّل هذه الصدمات.

المراجع

International Labour Organization (ILO) (2024). *High unemployment rates to worsen despite optimistic economic outlook in Arab States.* Available at https://www.ilo.org/resource/news/high-unemployment-rates-worsen-despite-optimistic-economic-outlook-arab.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2023). *Emergency response plan Lebanon.* Available at https://lebanon.un.org/sites/default/files/202305-/Lebanon_ERP_2023.pdf.

World Bank (2024). Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis. Available at https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-poverty-and-equity-assessment-2024.

UN-HABITAT

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

2400495A